من نقيم احاديثه الى نوعين الصحاح والحسان مريدا بالصحاح ما ورد في احد الصحيحين او فيهما وبالحسان ما لا يبلغ درجة الصحاح مما ورد في السنن لابي داود والترمذي والنسائي واشباهها في قضائهم فهذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند اهل الحديث عبارة عن ذلك وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه والله اعلم السادس كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن ابي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون الى ما يوجد فيها مطلقا كمسند ابي داود الطيالسي ومسند عبيد الله بن موسى ومسند احمد بن حنبل ومسند اسحق بن راهويه ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند ابي يعلى الموصلي ومسند الحسن بن سفيان ومسند البزار ابي بكر واشباهها فهذه عادتهم فيها ان يخرجوا في مسند كل صحابي ما روي له من حديثه غير منتقدين بان يكون حديثا محتجا به فلهذا تأخرت مرتبتها وان حلت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الابواب والله اعلم السابع قولهم هذا حديث صحيح وحديث حسن لانه قد يقال هذا حديث صحيح الاسناد ولا يصح لكونه شاذا او معللا غير ان المصنف المعتمد منهم اذا اقتصر على قوله انه صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بانه صحيح في نفسه لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر والله اعلم الثامن في قول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح اشكال لان الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق ايضاحه ونفي الجمع بينهما في حديث واحد يجمع بين نفي ذلك القصور واثباته وجوابه ان ذلك

راجع

ابو عبد الله بن عبد الرحمن الاوزاعي رحمه الله

راجع الى الاسناد اي الاسناد دون قوله هذا حديث صحيح

راجع الى الاسناد فاذا روى الحديث الواحد باسنادين احدهما اسناده حسن والآخر اسناد صحيح استقام ان يقال فيه انه حديث حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد آخر على انه غير مستنكر ان يكون بعض من قال ذلك اراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل اليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك والله اعلم التاسع من اهل الحديث من لا يفرق بين الحسن ويجعله مندرجا في انواع الصحيح لانه راجح في انواع ما يحتج به وهو الظاهر من كلام الحاكم ابو عبد الله الحافظ في تصرفاته واليه يومئ في تسمية كتاب الترمذي بالجامع الصحيح واطلق الخطيب ابو بكر ايضا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي وذكر الحافظ ابو الطاهر السلفي الكتب الخمسة وقال اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب وهذا تساهل لان فيها ما هو محكوم بكون ضعيفا او منكرا او نحو ذلك من اوصاف الضعيف وصرح ابن داود فيما قدمناه وطريقه عنه بانه انما اقام ما في كتابه الى الصحيح وغيره والترمذي صرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن ثم ان من سمى ضعيفا لا ينكر انه دون الصحيح المقدم المبين اولا فهذا اتفاق اختلاف في العبارة دون المعنى والله اعلم النوع الثالث مع فرض الضعيف من الحديث كل حديث لم تجتمع فيه صفات حديث الصحيح والاوصاف الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف واطلب ابو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسما الا واحدا وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك وسبيل من اراد البسط ان يعد الى صفة معينة

Copyright © King Saud University